جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

برنامج الماجستير المهني

التعليم الفني في مصر وأثره على سوق العمل

Technical education in Egypt and its impact on the labor market

لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير المهني في التخطيط والتنمية المستدامة

إعــداد

أحمد عثمان حامد عثمان

إشــراف

أ.د/ دسوقي عبد الجليل

أستاذ التخطيط التربوي – مركز التخطيط الثقافي والاجتماعي
معهد التخطيط القومي

1443هـ – 2022 مـ

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الدراسة	2
ملخص الدراسة	3
المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة	4
مشكلة الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
هدف الدراسة	5
تساؤلات الدراسة	5
حدود الدراسة	6
منهجية الدراسة	6
مفاهيم الدراسة	6
الدراسات السابقة	8
المبحث الثاني: التعليم الفني في مصر	13
أولاً: واقع التعليم الفني في مصر	14
ثانياً: التعليم الفني في مصر	16
ثالثاً: الجهود المبذولة لتطوير التعليم في مصر	18
رابعاً: أهم العقبات التي تواجه التعليم الفني في مصر	23
التوصيات	26
الخاتمة	27
قائمة المراجع	28

- **مقدمة**

يعد التعليم الفني أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج التنمية الشاملة باعتباره عصب الاقتصاد وقاطرة التنمية، فهو دعامة هامة حيث يستفيد منه أكثر من مليوني طالب موزعين على أربعة انواع من المدارس الثانوية الفنية (التجاري – الفندقي – الزراعي – الصناعي) وتضم نحو 220 تخصص من التخصصات التى تخدم مناحي الحياة المختلفة لذلك فإن التعليم الفني هو المنوط به اعداد القوى العاملة اللازمة لتنفيذ خطط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويكتسب التعليم الفني - حالياً – أهمية خاصة في ظل الظروف الحتمية التي تفرضها تحديات الحياة المعاصرة، ومجتمع المعرفة الذي أصبح يشكل اسواقاً جديدة للعمل ويتطلب تخصصات غير نمطية.

ولقد تم البدئ في تطبيق منظومة جديدة لتطوير التعليم الفني وفق رؤية جديدة تعتمد على أربعة محاور

1- المدرسة ووسائل التعليم من دارسين ومعدات
2- البرنامج الدراسي ويشمل المنهج وبرامج التدريب
3- المعلم وتنمية مهاراته
4- الشراكة بين وزارة التعليم وأرباب العمل لتوفير احتياجاتهم من العمالة

ملخص البحث

يستهدف هذا البحث تسليط الضوء على التعليم الفني في مصر وعلاقته بسوق العمل

استناداً الى المنهج التحليلي المنهج الوصفي لوصف واقع التعليم الفني والتدريب المهني في الوقت الحاضر وليشمل جميع جوانب الموضوع لتوضيح أهمية دور التعليم الفني لفئات المجتمع المختلفة.

كما يتم الاستفادة بمنهج دراسة الحالة في محاولة من الباحث للمزج بين المنهج الوصفي ودراسة الحالة وكذلك تم الاستفادة بأداة التحليل الرباعي SOWT

ويتحقق ذلك عن طريق العمل على

1- المدرسة ووسائل التعليم من دارسين ومعدات
2- البرنامج الدراسي ويشمل المنهج وبرامج التدريب
3- المعلم وتنمية مهاراته
4- الشراكة بين وزارة التعليم وأرباب العمل لتوفير احتياجاتهم من العمالة

Research Summary

This research aims to shed light on technical education in Egypt and its relationship to the labor market

Based on the analytical approach, the descriptive approach to describe the reality of technical education and vocational training at the present time and to include all aspects of the subject to clarify the importance of the role of technical education for different groups of society.

The case study approach is also used in an attempt by the researcher to combine the descriptive approach and the case study, as well as the SOWT four-way analysis tool.

This is achieved by working on

1. School and teaching aids, including learners and equipment
2. The study program, which includes the curriculum and training programs
3. The teacher and his skills development
4. Partnership between the Ministry of Education and employers to provide their labor needs

- **الكلمات المفتاحية:**
التعليم الفني – سوق العمل.

Keywords:

Technical education - labor market.

المبحث الأول
الإطار النظري للدراسة

- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- حدود الدراسة
- منهج الدراسة
- الدراسات السابقة

- **مشكلة الدراسة**

يمكن أن نلخص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما الواقع الحالي للتعليم الفني في مصر؟ وما المشكلات المرتبطة به وأسبابها الرئيسية؟
2- ما هي الاتجاهات المعاصرة في مجال طوير التعليم الفني؟ وما هي المعطيات في سوق العمل؟
3- ما هي طرق الربط بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر؟
4- كيف يمكن تطوير التعليم الفني من خلال الاستفادة من النماذج والتجارب لدى بعض الدول المتقدمة؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التالي:-

1- من أهمية الموضوع وهو التعليم الفني وأثرة على سوق العمل حيث تتوجه الدول الصناعية الكبرى الى توفير قدر كبير من الاهتمام بهذا المجال.
2- من أثر التعليم الفني على تقدم المجتمع في نواحى الصناعة والزراعة والمهن المختلفة مما يؤثر بالإيجاب على مستوى المعيشة في المجتمع.
3- تبصير المسؤولين عن التعليم الفني في ومتخذي القرار وراسمي السياسات في مصر بأهم المشكلات التى يواجهها التعليم الفني وايضاً كيفية التعامل مع هذه المشكلات.

هدف الدراسة:

1- تشخيص الواقع الحالي للتعليم الفني في مصر من خلال استخدام اداة التحليل الرباعي SWOT.
2- التعرف على الاتجاهات التربوية المعاصرة وأهم التجارب المنفذة في مجال تطوير التعليم الفني.
3- تحليل نمط العلاقة بين التعليم الفني ووسوق العمل في مصر.
4- التوصـــل الى بعض التوصـــيات التي تهدف الى تطوير التعليم الفني من خلال الاســـتفادة من التجارب والنماذج لبعض الدول المتقدمة.

تساؤلات الدراسة:

1- ما الواقع الحالي للتعليم الفني في مصر؟ وما المشكلات المرتبطة به وأسبابها الرئيسية؟
2- ما هي الاتجاهات المعاصرة في مجال طوير التعليم الفني؟ وما هي المعطيات في سوق العمل؟
3- ما هي طرق الربط بين التعليم الفني وسوق العمل في مصر؟

4- كيف يمكن تطوير التعليم الفني من خلال الاستفادة من النماذج والتجارب لدى بعض الدول المتقدمة؟

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: ينتمي هذا البحث الى علم اقتصاديات التعليم بدرجة أكبر من انتمائه لعلم التخطيط التعليمي حيث اقتصر الدارس علي محاولة التعرف على دور المدارس الفنية في تحقيق طفرة في توفير العمالة الماهرة بسوق العمل، وذلك نظراً لتعدد نماذج المدارس الفنية والتي يمكن العمل من خلالها على سد احتياجات السوق المختلفة حيث يمكننا الاهتمام بحرفة الزراعة في البيئة الزراعية كالصعيد ويمكننا الاهتمام بصناعه وصيانة مراكب الصيد في المحافظات الساحلية كذلك يمكننا دراسة جدوى إقامة مدرسة لتعليم صناعة الأثاث بمحافظة كدمياط وهكذا في البيئات المختلفة.

الحد الزمني: المدة المتاحة لإجراء هذا البحث وتبدأ من يناير 2022 وحتى 15 مايو 2022

منهجية الدراسة:

تستفيد هذه الدراسة من مناهج البحث العلمي وذلك للاستفادة التالية:

1. المنهج الوصفي لوصف واقع التعليم الفني والتدريب المهني في الوقت الحاضر ولنشمل جميع جوانب الموضوع لتوضح أهمية دور التعليم الفني لفئات المجتمع المختلفة.
2. كما يتم الاستفادة بمنهج دراسة الحالة في محاولة من الباحث للمزج بين المنهج الوصفي ودراسة الحالة وكذلك تم الاستفادة بأداة التحليل الرباعي SOWT

مفاهيم الدراسة

التعليم الفني - Technical education

فرق د. محمد بن سليمان الضلعان 1 بين مفهوم التدريب المهني ومفهوم التعليم الفني ومفهوم التعليم التقني علي النحو التالي:

أ) التدريب المهني، هو: عبارة عن دورات تدريبية مهنية تختلف مددها وبرامجها وفقاً لنوع المهنة المُتَدرب عليها، ومستوى المتدربين العلمي، وتستهدف تخريج عمال مهرة أو شبه مهرة.

ب) التعليم الفني، هو: نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي، يتضمن إعداداً تربوياً وإكساب معارف ومهارات وقدرات مهنية ويستهدف تخريج عمال فنيين في مختلف المجالات والتخصصات الفنية والمهنية.

ج) كما أن التعليم التقني هو: ذلك التعليم ما فوق الثانوي ودون المستوى الجامعي ويتضمن إعداداً تربوياً بالإضافة إلى إكساب مهارات وقدرات تقنية لا تقل مدة الدراسة والتدريب فيه عن سنتين ، ويستهدف إعداد قوى عاملة تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج .

ومما سبق عرضه يمكن تعريف التعليم التقني والمهني اجرائياً في هذه الدراسة بأنه مصطلح مزدوج يتكون من التعليم التقني والتعليم المهني، وهو يعبر عن جوانب النظام التعليمي الذي يوفر مجالا للتدريب المهني واكتساب المهارات والكفاءة العلمية الكافية. و قد حاول الكثيرون حتى في الأوساط الأكاديمية تصنيف هذا النظام التعليمي تحت شعار: التعليم المهني، والتعليم التقني، والتعليم المهني والتقني، والتعليم والتدريب التقني والمهني.

التعليم الفني: هو أحد مسارات التعليم الثانوي، حيث يخضع الملتحقون به الذين يحققون متطلبات إنهائه لامتحان الثانوية في الفرع المهني، الذي يخول من يجتازه مواصلة التعليم لمستويات أعلى في تخصصات محددة، ويسمى هذا النوع من التعليم في بعض الدول العربية بالتعليم الفني.

التعليم التقني: إعداد المتعلم لعمل أو مهنة غير أكاديمية، من خلال تمكينه للحصول على المهارات اللازمة لمهنة ما أو عمل معين، وممارسة هذه المهنة أو العمل، ويتضمن تطبيقات العلوم والتكنولوجيا، ويشترط للالتحاق بالتعليم التقني اجتياز الدراسة الثانوية العامة أو ما يوازيها، ويمتد لفترة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات.

سوق العمل – Labor Markets

1) محمد بن سليمان الضلعان1999م، التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية نشأته – مسيرته – بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، ص3–4.

عرفت د. ليلى كامل البهنساوي سوق العمل بأنه المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل، وقد يكون محليا أو إقليميا أو دوليا .

يمثل هذا السوق الوظائف المتاحة في القطاعين: الحكومي والخاص، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات قطاع الأعمال من الكوادر المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة .وتخضع سلعة العمل (أو خدمة العمل) إلى آلية السوق وتتكون السوق - كما هو معلوم - من لقاء جانبي العرض والطلب، ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأجور المقابلة كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المنشآت والقطاعات والأقاليم [2]

الدراسات السابقة

وقد تم تقسيم مجموعة الدراسات السابقة إلى :دراسات عربية ودراسات أجنبية كما يلي:

أولا: الدراسات العربية

الدراسة الأولى سليمان أحمد عبيدات: (2011) بعنوان: التعليم الصناعي وأثره على العائد الاقتصادي للفرد "في الأردن.

هدفت الدراسة لمعرفة:

1- أثر العائد الاقتصادي باعتباره من العوامل الرئيسة التي تضعف الاقبال على التعليم الصناعي.
2- الكشف عن العائد الاقتصادي للفرد لكل من خريجي المدارس الصناعية الثانوية ومراكز التدريب الحرفي والمعاهد الصناعية العليا.
3- الكشف عن الظروف الاقتصادية وفرص العمل المتاحة لخريجي التعليم الصناعي وأثرها على التحاق الطالب بالتعليم الصناعي واتجاهاته نحو المهنة الصناعية.

يتكون مجتمع الدراسة من (2442) عاملا مصنفين إلى خريجي مدارس ثانوية صناعية ويبلغ مجموعهم (1936) عاملا وخريجي مراكز التدريب الحرفي ومجموعهم (611) عامل وخريجي المعاهد الصناعية العليا (البوليتكنك)، وتم اختيار عينة عشوائية مقدارها (366) عاملا تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، استخدم فيها الباحث استبانة تأكد من صدقها من مجموعة من المحكمين.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- إن التحاق الطالب بالتعليم الصناعي كان بناءً على رغبته ولم يكن نتيجة لسوء حالته المادية أو لتدني معدله في المرحلة الإلزامية.

(2) د. ليلي كامل البهنساوي – (2012) رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر".

- إن دخول خريجي التعليم الصناعي تعتبر مرتفعة إذا ما قيست بدخول المهن الأخرى باستثناء مهنة الطب والهندسة والصيدلة.

- ان دخول خريجي التعليم الصناعي تؤمن لهم احتياجاتهم الضرورية ولكنها ليست على مستوى أن تجعل منهم أرباب ثروات طائلة.

-ان فرص العمل متوفرة لدى الخريجين وأن أرباب الصناعة يفضلون خريجي التعليم الصناعي على غيرهم ممن يمارسون نفس المهنة.

-ان خريجي التعليم الصناعي يعتزون بمهنة الصناعة ويدافعون عنها قولاً وفعلاً.

-ان المجتمع لا يقدر صاحب مهنة الصناعة تقديرًا يتناسب مع عطائه وأهميته في المجتمع كعنصر فعال.

الدراسة الثانية: دراسة دسوقي عبد الجليل: (1986) بعنوان: "الكفاية الخارجية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على:

مدى ملائمة خريجي التعليم الفني الصناعي للمهن المتاحة في سوق العمل كماً وكيفاً ومستوى

واستخدم الباحث

1- المنهج الوصفي وتحليل النظم.
2- مفهوم الموائمة المهنية

وتكونت عينة الدراسة من (64) خريجاً من حملة الثانوية الصناعية، و(65) مشرفاً ومسؤولاً عن تشغيل حملة الثانوية الصناعية، و(79) من المدربين في التعليم الصناعي في تخصصات مختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى:

1- وجود فجوة بين العرض والطلب في الخريجين حيث زاد العرض على الطلب.

2- الحاجة إلى زيادة التدريب العملي للخريجين والمشرفين.

3- قصور في فهم البيئة المحيطة لدى الخريجين وما يرتبط بذلك من إعدادهم للمشاركة في مجالات الحياة المختلفة.

وأوصت الدراسة:

1- ربط المدارس الثانوية بالمصانع
2- الشراكة بين رجال التعليم الفني وأرباب المصالح
3- أن يكون منهج المدرسة الصناعية واقعيًا ومعبرًا عن احتياجات الطلاب.
4- ترشيد تشغيل الخريجين ودراسة سوق العمال لمعرفة حجم الطلب المتوقع على العمالة الماهرة.

الدراسة الثالثة: دراسة حيدر مدانات (1984) بعنوان: أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تعليم الأب وتحصيل الطالب على اتجاه طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور نحو التعليم المهني في محافظة عمان."

هدفت الدراسة إلى:

استقصاء أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية (دخل الأسرة) ومستوى تعليم الأب، وتحصيل الطالب على اتجاه طلبة الصف الثالث الاعدادي الذكور نحو التعليم المهني. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتكونت العينة من (460) طالبًا من طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور في محافظة عمان.

وتوصلت الدراسة إلى:

1- أن اتجاهات مجتمع طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور في محافظة عمان نحو التعليم المهني لا تتأثر بدلالة احصائية بالاختلاف في مستويات دخل الأسرة.
2- أن اتجاهات مجتمع طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور في محافظة عمان نحو التعليم المهني لا تتأثر بدلالة إحصائية بالاختلاف في مستويات تعليم الآباء.
3- أن اتجاهات مجتمع طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور في محافظة عمان نحو التعليم المهني لا تتأثر بدلالة إحصائية بالاختلاف في مستويات تحصيل الطلبة.

وأوصت الدراسة بالتالي:

أن تعمل كافة المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم المهني في المجتمع، من تربوية وإعلامية واقتصادية، على تعميق الاتجاه الايجابي نحو التعليم المهني ليصبح اتجاهاً ثابتاً مستمراً وشاملاً لكافة فئات المجتمع.

الدراسة الرابعة: دراسة محمد مقبل معليمات (1997) بعنوان: "الكفايات الضرورية لمعلمي التعليم المهني في المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية ومديريها."

هدفت الدراسة إلى:

1- تحديد الكفايات الضرورية لمعلمي التعليم المهني في المرحلة الثانوية.

2- توفير أداة تقدير الكفايات الضرورية لمعلمي التعليم المهني.

5) معرفة الكفايات الضرورية لمعلمي التعليم المهني في تخطيط برامج لتدريب المعلمين وتأهيلهم.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتكونت عينة الدراسة من (180) معلماً ومعلمة، و(38) مديراً ورئيس قسم، وتمثل عينة المعلمين كل المعلمين الذين يعملون تعليماً مهنياً في المدارس التي شملت الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى:

1- كفايات التخطيط جميعاً كانت مهمة من وجهة نظر المعلمين.

2- كفايات مجال الإرشاد والتوجيه والإدارة مهمة وأظهر المعلمون الحاجة إلى كفايات الإدارة.

3- يتفق المعلمون بأن كفايات التخطيط والتنفيذ والتقويم مهمة جدًا لعمل المعلمين.

وأوصت الدراسة ب:

الاهتمام بمعلمي التعليم المهني (في المرحلة الإلزامية والثانوية) ومعلمي التعليم الفني من حيث الإعداد والتدريب والتأهيل.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

- **الدراسة الأولى: دراسة فرانتز وآخرون (Frantz & Others (2016: بعنوان" متطلبات التخرج من التعليم الثانوي ونماذج التسجيل في برامج التعليم المهني في الولايات المتحدة الأمريكية"** هدفت الدراسة إلى تحديد التغيرات في متطلبات التخرج من المدارس الثانوية العليا وتأثيرها على برامج التعليم المهني من خلال إجراء دراسة على برامج الالتحاق بالمدارس العليا والمدارس المهنية في فرجينيا وبقية الولايات. وقد أعدت لذلك استبانة لمديري المدارس المهنية في جميع الولايات بما مجموعه (53) وقد تبين من خلال المسح زيادة متطلبات التخرج من المدارس العليا زادت في (45) ولاية واقليم فقد ارتفعت أعداد الملتحقين في (11) ولاية وانخفضت في (33) ولاية واستقرت دون تغيير في (8) ولايات.

أما بالنسبة للتعليم المهني فقد ازداد عدد الملتحقين في (15) ولاية واقليم، و(13) ولاية لم تشهد تغييراً، وانخفض العدد في (22) ولاية.

وقد تم إجراء مقابلات تلفونية مع مشاركين في (4) ولايات التي كانت نتيجتها انخفاض أعداد الملتحقين بالتعليم المهني وازدياد في أعداد الملتحقين في المدارس الثانوية العليا وكان الاعتقاد في ثلاث ولايات من الأربع أن سبب الانخفاض في أعداد الملتحقين بالتعليم المهني هو زيادة الملتحقين بالتعليم العالي.

ومن خلال إجراء مقابلات تلفونية مع مشاركين في (9) ولايات أظهرت هذه المقابلات زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم المهني وانخفاضها في التعليم الثانوي ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ. المخصصات المالية للطالب.

ب .ارتباطه ببرامج التسويق.

ج .ارتباطه بخبرات العمل الجماعي التعاوني.

د .تنوع فترات انعقاد برامج التعليم المهني.

ه .التحاق البالغين والكبار في برامج نهارية.

و .التركيز على التأهيل المهني قبل خضوع الطلبة في برامج التعليم المهني خلال التعليم الأساسي.

وتوصي الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات من شأنها تشجع على الالتحاق ببرامج التعليم المهني.

الدراسة الثانية: دراسة وشيه شين – تايوان (Chen & Shih) (2015) بعنوان: بعنوان" التعليم المهني على مفترق الطرق تقرير وصفي لبرامج ومناهج التعليم المهني في تايوان والذي بين مدى ارتباط هذه البرامج بالأولوية الوطنية المتعلقة بالتطور الاقتصادي.

لقد كانت نسبة التحاق الطلبة بالمدارس الثانوية المهنية 68% حيث بدأت الدولة تولي اهتماماً بتطوير مستوى المناهج، ففي عام 2015 م تم تجديد المناهج المتعلقة بالتعليم الصناعي والملاحي ليستكمل في عام 2012 م تطوير مناهج التعليم الزراعي والإدارة العامة وإدارة الأعمال والاقتصاد المنزلي.

وقد التحق عام 2015 م أكثر من نصف مليون طالب في مدارس التعليم المهني و20% من المتخرجين منها وجدوا وظائف في مجال تخصصهم.

إن التغيرات الاجتماعية في تايوان ومع التطورات التقنية والصناعية العالية وقلة عدد العاملين في الأعمال التقليدية والعبء الزائد للمناهج المدرسية وتغير توقعات الطلبة نحو التعليم والوظيفة أدت إلى سياسات وطنية جديدة دفعت وزارة التربية والتعليم إلى توسيع التعليم المجاني ليكون حتى السنة الثانية عشرة بعد أن كان في تسع السنوات الأولى ليشمل التعليم المهني الثانوي في عام 2012 م، ورجوعًا للتقديرات هناك ما يزيد عن 60% من الطلاب في المرحلة الثانوية سيلتحقون بالتعليم المهني.

المبحث الثاني
التعليم الفني في مصر

- أولاً: مراحل تطور التعليم الفني في مصر
- ثانياً: التعليم الفني في مصر
- ثالثاً: خطة الدولة لتطوير التعليم الفني في مصر

المبحث الثاني
التعليم الفني في مصر

تمهيد:

يعد التعليم الفني في مصر من أهم أدوات تحقيق برامج التنمية الشاملة، فهو العمود الفقري للاقتصاد وقاطرة التنمية. وهو ركيزة مهمة من ركائز نظام التعليم، حيث يستفيد منه حوالي مليوني طالب، موزعين على أربعة أنواع من المدارس الثانوية الفنية (التجارية، والفندقية، والزراعية، والصناعية). تضم حوالي 220 تخصصا فنيا تخدم كل هذه المجالات. لذلك أوكل التعليم الفني إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ويكتسب التعليم الفني أهمية خاصة في ظل التطورات الحتمية التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة، ومجتمع المعرفة، الذي بدأ يقدم أشكالاً جديدة من العمل، ويتطلب تخصصات غير نمطية لا يوفرها التعليم العالي.

أولاً: واقع التعليم الفني في مصر

عرفت مصر التعليم الفني منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكانت مدرسة "الدرسخانة الملكية" التي أنشئت بالقاهرة في سنة (1830م) أول مدرسة فنية عرفتها مصر في تاريخ التعليم في العصر الحديث، وكان الهدف من إنشاء تلك المدرسة - كما جاء في قرار محمد علي الذي نشر بصحيفة "الوقائع المصرية"- هو: "تحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة "[3].

وفى إطار اهتمام "محمد على "بتطوير الزراعة فى مصر، قام محمد على بإنشاء مدرستين للزراعة، الاولى هي مدرسة الزراعة بشبرا الخيمة والتي أنشئت في سنة (1833م)، والثانية في نبروه وأنشئت فى سنة (1836م)، وتعد مدرسة الزراعة نبروه مدرسة نموذجية حيث ألحقت بها مزرعة بلغت مساحتها 2001 فدان و20 قيراطاً، مما أتاح لتلاميذها تعلم زراعة عديد من المحاصيل الشتوية والصيفية،

وذلك إلي جانب الإلمام ببعض الصناعات الزراعية مثل صناعات الجبن والسمن، وقد أسهم خريجوا تلك المدارس الزراعية الأولى في تطوير الزراعة بمصر، وبإدخال زراعات جديدة إلى الأراضي المصرية مثل أشجار التوت وبعض أشجار الفاكهة، وباستحداث أصناف جديدة من الزراعات التقليدية.

3 د. نبيل حنفى محمود،" أحوال التعليم الفني بين أزمة وإصلاح، الأهرام، العدد 2415، ص52.

كما أولى محمد علي الصناعة اهتماماً كبيراً ايضا، وذلك لاعتماده عليها فى تسليح الجيش وتحديث المجتمع، فأنشأ العديد من المصانع فى القاهرة وعدة مدن في شمال مصر وجنوبها، وقد أوكل محمد على إدارة تلك المصانع إلى الأجانب، واشترط عليهم تعليم عدد من شباب المصريين فنون صناعاتهم،

وهكذا كانت مصانع محمد على الأولى بمثابة أول مدارس صناعية عرفتها مصر في تاريخها الحديث.

وقد ساءت حالة التعليم في عهد بعض خلفاء محمد علي، فجرى خفض ميزانية التعليم وغلق العديد من المدارس، مما ترتب عليه تناقص أعداد طلاب التعليم الفني، وشهد هذا الفرع من التعليم تراجعاً ملحوظاً آنذاك، حيث انحصر في بضعة مكاتب زراعية وصناعية بالإضافة إلى بضع مدارس تجارية ليلية، كانت جميعها دون المستوى المطلوب لإعداد العمال المهرة على أسس علمية.

- **ثورة يوليو ونهضة في مجال التعليم الفني**

تصاعد الإقبال علي التعليم الفني في ظل ثورة 23 يوليو 1952، مع دخول مصر فى مرحلة جديدة من التنمية الزراعية والصناعية، مما أدى إلى تزايد الطلب علي العمال المهرة لتلبية احتياجات المصانع والمشروعات الكبرى كالسد العالي ومشروعات استصلاح الأراضي ، ومصانع الحديد والصلب وغيرها من المشروعات، مما ترتب عليه التوسع في إنشاء المدارس الفنية في جميع المحافظات، حيث جري العرف خلال عقدي الخمسينيات والستينيات علي إنشاء ثلاث من المدارس الفنية في عواصم محافظات الجمهورية، تتكون من واحدة صناعية وثانية زراعية وثالثة تجارية.([4])

ولم يكن إعداد العمال المهرة خلال هذه الفترة قاصراً على المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، بل نهضت عدة وزارات وهيئات وقامت بإنشاء مدارس ومراكز للتعليم الفني، وكان من هذه الوزارات والهيئات:

وزارة الصحة- وزارة الصناعة- وزارة الدفاع- وزارة البترول- وزارة النقل - وزارة الكهرباء وهيئة قناة السويس وبعض الشركات الكبرى كشركة المقاولون العرب، وقد تنوعت المدارس والمراكز التي أنشأتها هذه الوزارات والهيئات، وكان منها: مدارس الممرضات والمسعفين- مدارس التلمذة الصناعية - مدارس البريد - مدارس وردان للسكك الحديدية ومراكز التدريب المهني.

[4] المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 1998 ،3

تطور أعداد المقبولين في التعليم الفني:

شهدت العقود التالية لثورة يوليو تطورا في أعداد المقبولين بالتعليم الفني، حيث بلغت النسبة المئوية للمقبولين في التعليم الفني من الحاصلين على الشهادة الإعدادية في مختلف الأعوام الدراسية كما هو موضح بالجدول التالي:

	العام الدراسي	عدد الطلاب الحاصلين على الشهادة الإعدادية	نسبة الطلاب المترشحين للمدارس الفنية
1	1975-1974	115.344	%42
2	1983-1982	224.827	%54.1
3	2008-2007	980.352	%66
4	2012-2011	1.628.178	%52

- **الدستور ودعم التعليم الفني**

يأتي توجه الدولة لتطوير التعليم الفني، استجابة لنص الدستور الذي ألزم الدولة بالتوسع في هذا النوع من التعليم، لتلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المدربة،

حيث نصت المادة (20) منه على أن:" تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية".

ثانياً: التعليم الفني في مصر

تمتد مدة هذا التعليم إلى 3 – 5 سنوات ويتضمن 4 مجالات مختلفة هي: فندقي، صناعي، تجاري، وزراعي.

يعتبر التعليم الفني فى أي من دول العالم هو المصدر الرئيسي لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفيا، والتي تلعب دورا هاما فى التنمية، ويحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى فى معظم الدول المتقدمة وحتى تلك الدول فى طور النمو، سواء من الحكومات أو من المجتمع الصناعي والتجاري الذي يسعى للحصول على عمالة متعلمة ومدربة.

ولمعرفة التعليم الفني والتعرف على تجارب الدول الأخرى والتعرف على مدى أهمية هذا التعليم للتنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد،

- **وفيما يتعلق بالصورة الكمية للتعليم الفني فى مصر فهي على النحو التالي:**

يستوعب التعليم الفني أكثر من نصف الطلاب بالمرحلة الثانوية، حيث بلغ إجمالي عدد المقبولين فى التعليم الثانوي (عام وفني) فى العام الدراسي 2012/2011 نحو2.952.618 طالبا وطالبة، منهم نحو 1.628.178 طالبا وطالبة بالتعليم الفني، وارتفع هذا العدد ليصل إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمدارس التعليم الفني خلال عام2016/2015 إلى 1.710.586 مليون طالب وطالبة، موزعين على النحو التالي [5]:

- بلغ عدد الطلاب بالتعليم الثانوي الصناعي عدد 843800 طالبا وطالبة، بنسبة 49.4% من جملة الطلاب فى التعليم الثانوي الفني
- بلغ عدد الطلاب بالثانوي الزراعي عدد 187997 طالب وطالبة، بنسبة 11% من إجمالي الطلاب بالتعليم الفني
- بلغ عدد الطلاب بالثانوي التجاري عدد 620528 طالب وطالبة بنسبة 36.2% من إجمالي الطلاب بالتعليم الفني.
- بلغ عدد الطلاب بالتعليم الثانوي الفندقي عدد 58361 طالب وطالبة بنسبة 3.4% من إجمالي الطلاب بالتعليم الفني [6].

- **أهم أسباب عدم التزايد فى الاقبال على التعليم الفني بالصورة المطلوبة**

لأنه لا يحظى بالتقدير الاجتماعي المطلوب، لذلك تعمل وزارة التربية والتعليم الآن على إنشاء ما يسمى بالجامعة التكنولوجية، بحيث تكون روافدها ومصادرها هم طلبة مدارس التعليم الفني التي تم تطويرها، والتي ستساهم فى تحقيق نقلة نوعية فى مستوى الخريجين، مما يفتح المجال لاستكمال دراستهم فى كليات متخصصة، تساهم فى توفير احتياجات سوق العمل.

- **عجز في أعداد المدرسين على مستوى كافة قطاعات التعليم الفني ويتراوح النقص في كل الفئات الآتية:**

1- وجود عجز كبير في إجمالي أعداد مدرسي المواد الثقافية بالتعليم الفني وعددهم ٨٦٩٨ مدرسًا بنسبة ٦,١٥%.
2- شمل العجز ١٣ محافظة في مدرسي المواد الفنية النظرية وعددهم ١٦٥٩٤ مدرسًا بنسبة ٥,٢٧%.

---

5 موقع وزارة التربية والتعليم، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي 2018/202017، ملخص احصاء عام 2018/2017.

6 موقع وزارة التربية والتعليم، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي 2016/2015، ملخص احصاء عام 2016/2015.

3- شمل العجز جميع المحافظات التي بها مدارس التعليم الزراعي عدا محافظة جنوب سيناء، وبلغت نسبة العجز في محافظة أسيوط ٩,٦٩%، والإسماعيلية ٧,٦٧%، وشمال سيناء ٣,٦٥%، وبني سويف ٧,٦٢%، فضلاً عن العجز في إعداد مدرسي المواد العلمية بالتعليم الفني والبالغ عددهم ١٢١٩٥ مدرسًا بنسبة ٨,١٧% من العدد اللازم، وظهر هذا العجز واضحًا في محافظتي الإسكندرية بنسبة ٥,٨٦%، والفيوم بنسبة ٨٢%، والسويس ومطروح بنسبة ١٠٠.%. [7]

4- وجود عجز يصل إلي (٨٨٨) مدرساً من إجمالي المدرسين للمواد الثقافية بالتعليم الفني، ووجود مخالفات إدارية جسيمة في تعيين المدرسين حيث تبين وجود ٤٠٢٦ مدرساً غير حاصلين على مؤهلات عليا، وتم تعيينهم بالمخالفة للاشتراطات الوظيفية الواجب مراعاتها في شاغلي هذه النوعية من الوظائف، ووجود ٢٢ ألفاً و٦٥٠ مدرساً بنسبة ٤٨% في التعليم الفني الزراعي والتجاري من إجمالي مدرسي المواد الثقافية غير مؤهلين علمياً ولا تربوياً، واستحوذ التعليم الزراعي على أعلى نسبة مؤهلات غير تربوية، بجانب وجود ٤٦ ألفاً و٤٩٩ مدرساً من إجمالي مدرسي المواد الفنية النظرية في التعليم الفني غير مؤهلين تربوياً، واستحوذ التعليم الزراعي على أعلى النسب، وذلك بنسبة ٣,٧١% في عام ٢٠٠٤. [8]

ثالثاً: الجهود المبذولة لتطوير التعليم الفني في مصر

تحرص الدولة على الارتقاء بمنظومة التعليم الفني من خلال استراتيجية تم تحديدها ضمن رؤية مصر 2030 ، تستهدف إكساب الخريجين المهارات التي يتطلبها سوق العمل المحلى والإقليمي والأوروبي ،وفى هذا الإطار تم وضع خطة لتطوير التعليم الفني تتضمن تطوير وإعادة تأهيل نسبة (100%) من مدارس التعليم الفني بنهاية عام 2021 ، وتطوير المناهج ،والتوسع في التدريب العملي والتحول إلى المدرسة المنتجة والارتقاء بمستوى المعلمين والمدربين ، وتوقيع اتفاقيات مع عدد من الدول وعمل بروتوكولات تعاون مع دول فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان لربط التعليم الفني بمهارات سوق العمل والمشروعات الإنتاجية الجاري تنفيذها. وفى ضوء هذه الاهداف تم وضع خطة التنمية المستدامة للتعليم الفني والجاري تنفيذها خلال الفترة 2015/ 2018، والتي ترتكز على المحاور التالية:

7 الجهاز المركزي المصري للمحاسبات https://www.facebook.com/asa.gov.eg

8 موقع وزارة التربية والتعليم، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي 2016/2015، ملخص احصاء عام 2016/2015.

1- فى مجال تطوير المدارس

- تشرف وزارة التربية والتعليم على 1200 مدرسة للتعليم الفني، بالإضافة إلى 800 فصل ملحق، وهذه المدارس موزعة بنسبة 50 % صناعي، و35 % تجاري، و10% زراعي، و5% فندقي، وقد أعلن وزير التعليم عن خطة الوزارة لتطوير 60% من مدارس التعليم الفني حتى نهاية 2018، وذلك بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني، وكذلك عدد من الجهات الدولية من انجلترا وفرنسا وألمانيا. وقد تم تطوير جزء من مدارس التعليم الفني بنسبة 15% حتى نهاية عام 2016.
- تستهدف الخطة التوسع في إنشاء المدارس الفنية والمجمعات التكنولوجية ومدارس التعليم المزدوج خلال الفترة (2015-2018)، وفى هذا الإطار جارى تنفيذ ما يلي :

التوسع في إنشاء المدارس الفنية. وفى إطار ذلك تم إنشاء (15) مدرسة فنية جديدة في العام الدراسي 2016/2015، و (18) تخصصاً نوعياً/مهنة جديدة، و(360) فصلا ملحقاً جديداً، مقارنة بعدد (130) فصلاً خلال عام 2015/2014، وعدد (5) مدارس مهنية جديدة مقارنة بعدد (1) مدرسة في عام 2015/2014.[9]

التوسع فى المجمعات التكنولوجية، حيث يوجد (3) مجمعات حاليا، وجارٍى إنشاء مجمعين آخرين (أبو غالب – مدينة بدر) بتمويل من صندوق تطوير التعليم التابع لمجلس الوزراء

جارٍى إنشاء (المدرسة الفنية النووية بالضبعة) وسيتم افتتاحها اعتباراً من العام الدراسي 2018/2017.

تم تطوير مدرسة البتروكيماويات بالسويس، والتي أسستها جمعية مصر الخير في شراكة رائعة بين وزارة التعليم والمجتمع المدني، ، وحصل طلابها علي مراكز متقدمة في مسابقة »انتل» للعلوم والتكنولوجيا العالمية.

جارٍي إنشاء (3) برامج للتعليم المزدوج في بورسعيد، بالإضافة إلى مدرسة العربي بقوسينا (المشروع الياباني).

جارٍى إنشاء مدرستين فنيتين للوجستيات في بورسعيد والإسماعيلية، لخدمة محور قناة السويس واحتياجات الموانئ.

جارٍى إنشاء المدرسة المهنية في (ديمو) بالفيوم، وتبدأ الدراسة بها 2017/2016 بالتنسيق مع الجانب الإيطالي

---

9 المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 2012، ص152.

جارٍى تطوير (435) مدرسة حتى نهاية عام 2018 وفق معايير الجودة الأوروبية والعالمية

تطوير (50%) من مدارس التعليم الصناعي والزراعي والفندقي بعدد (435 مدرسة)، وتحويلها إلى مدارس للتعليم المزدوج حتى نهاية 2018.

إنشاء (200) مدرسة داخل المصانع للتعليم المزدوج بنهاية عام 2018، وتم بالفعل إنشاء (40) مدرسة حالياً.

2- في مجال تطوير المناهج النوعية والبرامج المتخصصة

تشمل منظومة التعليم الفني تدريس تخصصات متعددة تصل إلى 220 تخصصا فنيا، وفى إطار رؤية الدولة لتطوير التعليم الفني ، تغيرت فلسفة المناهج الدراسية ، وأصبحت تقوم علي الربط لكل ما يتعلمه الطالب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري أو الفندقي، وفى هذا الإطار تم البدء في تطوير المناهج الدراسية، وبالفعل تم تطوير 50 منهجا دراسيا حتي عام 2016/2015 ، ومن المستهدف خلال عام الانتهاء من تطوير باقي المناهج ، وفق آلية الربط بسوق العمل، وذلك بالتعاون مع جهات دولية كبري متخصصة في تطوير المناهج[10].

ومن أهم الانجازات التي تمت في مجال تطوير المناهج ما يلى:

تم تطوير برنامج دراسي كامل للوجستيات وفق منهجية الجدارات
من خلال مشروع (USAID-WISE)، و تحويل برنامج تدريبي عن الإرشاد الوظيفي والمهارات الحياتية إلى منهج دراسي يتم تدريسه عام 2016/2015 لطلاب (200) مدرسة على مستوى الجمهورية ، بالإضافة إلى تدريسه في كل مدارس محافظة الإسكندرية كمرحلة أولى ، يتبعها تدريسه لجميع الطلاب في مصر بعد إعداد كوادر المدربين. - تم تحويل برنامج تدريبي عن ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة إلى منهج دراسي يتم تدريسه العام الدراسي 2017/2016 بشكل انتقائي، قبل أن يتم تدريسه لجميع الطلاب بعد إعداد كوادر المدربين

تم إصدار القرار الوزاري رقم (229) بتاريخ 2016/8/11 لدمج الطلاب ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني.

10 علاء حجاب" ، أحمد الجيوشي نائب الوزير والمسئول الأول عن التعليم الفني :دستور يحدد مواصفات كل تخصصات التعليم الفني خلال عام "،صحيفة الأخبار ، 2016/12/15.

جارٍى إنشاء دبلومات فنية متخصصة للمهن والحرف التراثية بدعم من مؤسسة اليونسكو" يونفوك"

جاري حالياً تطوير وضبط نظام القبول فى برامج التعليم المنهي (80% عملي).

جارٍى حالياً تطوير وضبط نظام القبول فى برامج التعلم مدى الحياة (نظام العمال).

3. **تطوير وتنمية مدرسي ومدربي التعليم الفني**

تم تدريب (250) مدربا على أسلوب التعلم وفق منهجية الكفاءات (الجدارات) ، وعلى تصميم المناهج وفق ذات المنهجية التي تربط الخريجين بمتطلبات سوق العمل

تم تدريب (500) آخرين لتدريس مناهج الإرشاد الوظيفي والمهارات الحياتية.

تم إشراك وتدريب المعلمين في كل المحافظات على استنباط (6) مهارات مهنية لكل فرقة دراسية لكل تخصص من المناهج الحالية، لكي يتم إكسابها للطلاب في العام الدراسي 2017/2016.

تم تدريب (27000) معلم بالتعليم الفني من إجمالي (100000) معلم وفق برامج الأكاديمية المهنية للمعلمين خلال العام الدراسي 2016/2015.

جارٍى تأهيل (3000) مدرس عملي في كليات التعليم الصناعي للحصول على درجة البكالوريوس في التعليم الصناعي.

4. **التوسع في منظومة التعليم المزدوج**

يعتبر التعليم المزدوج أحد أهم آليات الإصلاح التي استهدفت تقدم التعليم الفني ،وقد تبلور المشروع الذي بدأ في العام الدراسي 1993- 1994م في نقل الخبرات الألمانية المتقدمة في التعليم الفني إلي مصر، وذلك من خلال دورات تدريبية تعليمية وزيارات للمصانع ومناطق الإنتاج ،وقد اهتمت الدولة بدعم تجربة نظام التعليم المزدوج(نظري وعملي)، حيث يتم التدريس النظري في المدرسة والتدريب العملي في حقول الإنتاج ،ويتميز هذا النظام بالدعم القوي والواضح من رجال الأعمال مما يشكل قوة دفع هائلة لسوق العمل واستحداث تخصصات مختلفة وفقا لاحتياجات سوق العمل ومشاركة القطاع الخاص في إعداد وتقييم المناهج والامتحانات، وقد تم دعم النظام بالخبرة الألمانية ، من حيث التدريب والاستشارات الفنية.

ويبلغ عدد المدارس المشاركة في النظام 40 مدرسة، موزعة فى 19 محافظة، وتنتشر المدارس في 24 مدينة، ويشارك في النظام 1485 مصنعا وشركة. وقد تم التوسع في نوعية المهن التي يتم دراستها حتى بلغ عددها 28 مهنة حتى الآن تساير التطور التكنولوجي والميكنة الحديثة وتتوافق مع متطلبات التنمية.

ويمنح نظام التعليم المزدوج الطالب فرصة التعايش داخل بيئة تخصصه حيث يقوم الطالب بالدراسة 4 أيام داخل مصنع أو مزرعة، ويومين في المدرسة، ومن المستهدف تأسيس 200 مدرسة جديدة في هذا النظام حتى عام 2018.

ويوفر هذا النوع من التعليم بالإضافة إلى الخبرة الاجر للطلاب خلال فترة الدراسة حيث تم هيكلة هذا النظام التعليمي ، وتحديد الحد الأدنى لمكافأة الطالب الشهرية بـ 300 جنيه خلال السنة الأولي و400 جنيه في السنة الثانية ، و500 جنيه في السنة الثالثة ، كما تم وضع شرط التوقيع علي عقد الطالب من 4 جهات هي وزارتا التعليم والصناعة ، والطالب ، وجهه العمل ، حتي يتم توفير مظلة حماية للطالب أثناء وجوده داخل المصنع ، وأصبح يوجد الأن طلاب يتقاضون 600 جنيه شهريا من المصانع التي يتدربون بها ،وطلاب آخرون يتقاضون 900 جنيه داخل مزارع يدرسون بها لأنهم ينتجون خلال الدراسة.

وجارٍى حالياً من خلال مشروع هيئة (جى أى زد الألمانية)، التطوير والتوسع في منظومة التعليم المزدوج، حيث تم زيادة أعداد الطلاب الملتحقين خلال العام الدراسي 2015/2016 بنسبة 20% (5000 طالب) زيادة عن العام السابق، وتستهدف الخطة مضاعفة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم المزدوج، هذا العام (10000 طالب) ضعف عدد العام السابق.

5- صندوق تطوير التعليم ودعم التعليم الفني

يهدف صندوق تطوير التعليم إلى تقديم المساعدة والدعم المالي للمشروعات التي تساهم في برامج تطوير التعليم في مستوياته المختلفة، بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة والمنظمات المحلية والإقليمية، وذلك لمساعدة الدولة على مواجهة تحديات سوق العمل وتوفير احتياجاته من المهارات والكفاءات البشرية القادرة على دفع عجلة التنمية بخطى متسارعة لملاحقة التطور المستمر فى تطبيقات التكنولوجيا المتطورة فى كافة مجالات العمل.

وقد وقع صندوق تطوير التعليم، التابع لرئاسة مجلس الوزراء، بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم فى 2016/2/2 لتطوير ودعم 27 مدرسة صناعية بالمحافظات المختلفة، من خلال مراجعة وتقييم المناهج الحالية، وتطويرها على أساس المهارات ومتطلبات سوق العمل، وفقا لإطار المؤهلات الأوروبية، وذلك على ثلاث مراحل.

وتم البدء فى تفعيل المرحلة الاولى من البروتوكول لتطوير 27 مدرسة صناعية، ومن المستهدف أن تنتهي المرحلة الأولى من البروتوكول في مارس 2017، وتتضمن تصميم المنهجية المتبعة فى إعادة تأهيل المدارس الثانوية الصناعية ووضع الخطط التفصيلية لإعادة تأهيل 3 مدارس ثانوية صناعية، تمهيدًا لبدء المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع والمتمثلتين فى تطبيق النموذج المصمم من المرحلة الأولى على 3 مدارس تم اختيارها بمحافظات السويس وبنى سويف والقليوبية، حتى يتم الانتهاء من ال 24 مدرسة المتبقية.

رابعاً: أهم العقبات التي تواجه التعليم الفني في مصر

- أن مؤسسات التعليم الفني استبعدت التدريب والتطبيق العملي بصورة كاملة، مما أدى إلى إصابة هذه النوعية من التعليم بالشلل التام.
- أن الحالة الاقتصادية في مصر تفرض - بكل قوة - على النظام التعليمي الاهتمام بالتعليم الفني عامة والزراعي والصناعي خاصة.
- أن الدولة في تخبط شديد ففي العام الماضي قالوا إننا سنطور التعليم الفني فكان التطوير عكس المراد تماماً فمن المفروض أن يزودوا حصص العملي عن النظري بالمدارس ولكن ما حدث على ارض الواقع العكس فأصبح التعليم الفني لا يهتم بالجانب العملي.
- يوجد تخبط لوزارة التربية والتعليم في هذا الشأن ولا توجد سياسة ثابتة لا تتأثر بتغير الوزير فالتعليم في خطر وفي النهاية لم يحدث تطوير للعملية التعليمية سواء عام أو فني ويأتي كل وزير ليقوم بتغيير الكثير مما قام به الوزير الذي قبله وبالتالي لا يوجد تطوير حقيقي للتعليم.
- من أهم الأسباب هو سبب مشروع تطوير الثانوية الجديد وحصول الطالب علي شهادة ثانوية عامة تشمل الفني والعام باعتبار أنها شهادة منتهية تؤهل لسوق العمل وهذا نظام غير مكتمل.
- إذا أردنا تطوير التعليم الفني يجب أن ترصد الدولة ميزانية خاصة به أولاً ثم تضع إدارة مدربة قادرة على تحويل المدرسة إلي منطقة صناعية أو زراعية حسب مسمي المدرسة لكي تكون مدرسة منتجة فعلاً.
- أن دول العالم تنهض بالتعليم الفني نظراً لوجود مدارس متخصصة يتقن فيها الطالب المناهج جيداً لذلك الحياة العامة في الدول الأوروبية تعتمد علي التعليم الفني بحيث يكون أساسيا لها.
- التعليم الفني في مصر ضعيف علي الرغم من أننا في حاجة شديدة إلي عمال مهرة وفنيين على الرغم من أن نهضتنا تنبع من اعتمادنا علي عمال فنيين ولكن ما يحدث الآن نوع من تدني نظرة المجتمع إلي التعليم الفني.
- وكل ذلك بسبب أن الدولة لم تعط للتعليم الفني إي اهتمام حقيقي وتعتبر طلابها متخلفين لذلك نجد أن طلاب ومدارس التعليم الفني أكثر فئة فيها استهتار وفوضي.

- أن الطالب يبحث عن نجاح وشهادة فقط دون التعليم ومن المؤسف أن نجد طلاب الشهادات المتوسطة في حاجة إلي محو الأمية لأنهم لا يعرفون القراءة والكتابة إما مشكلة الأساتذة في مدارس التعليم الفني شعورهم بأنهم في وضع متدني نتيجة إهمال الدولة لهذا النوع من التعليم وعدم النظر إليهم كنظرة مرحلة التعليم العام وبالتالي الأستاذ لم يسأل في الطلاب مؤكدا أن التعليم الفني به إهمال وتسيب شديد لدرجة أن مدرس الفصل يذهب إلي المدرسة يوم أو يومين في الأسبوع وهذا جزء من الفساد لعدم وجود مراقبة جيدة أو متابعة مستمرة علي هذه المدارس.

ويوفر هذا النوع من التعليم بالإضافة إلى الخبرة الاجر للطلاب خلال فترة الدراسة حيث تم هيكلة هذا النظام التعليمي ، وتحديد الحد الأدنى لمكافأة الطالب الشهرية بـ 300 جنيه خلال السنة الأولي و400 جنيه في السنة الثانية ، و500 جنيه في السنة الثالثة ، كما تم وضع شرط التوقيع علي عقد الطالب من 4 جهات هي وزارتا التعليم والصناعة ، والطالب ، وجهه العمل ، حتي يتم توفير مظلة حماية للطالب أثناء وجوده داخل المصنع، وأصبح يوجد الأن طلاب يتقاضون 600 جنيه شهريا من المصانع التي يتدربون بها، وطلاب آخرون يتقاضون 900 جنيه داخل مزارع يدرسون بها لأنهم ينتجون خلال الدراسة.
وجارٍى حالياً من خلال مشروع هيئة (جى أى زد الألمانية) ،التطوير والتوسع فى منظومة التعليم المزدوج ،حيث تم زيادة أعداد الطلاب الملتحقين خلال العام الدراسي 2015/2016 بنسبة 20% (5000 طالب) زيادة عن العام السابق ، وتستهدف الخطة مضاعفة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم المزدوج ، هذا العام (10000 طالب) ضعف عدد العام السابق.([11])

صندوق تطوير التعليم ودعم التعليم الفني:

يهدف صندوق تطوير التعليم إلى تقديم المساعدة والدعم المالي للمشروعات التي تساهم في برامج تطوير التعليم في مستوياته المختلفة، بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة والمنظمات المحلية والإقليمية، وذلك لمساعدة الدولة على مواجهة تحديات سوق العمل وتوفير احتياجاته من المهارات والكفاءات البشرية القادرة على دفع عجلة التنمية بخطى متسارعة لملاحقة التطور المستمر فى تطبيقات التكنولوجيا المتطورة فى كافة مجالات العمل.

وقد وقع صندوق تطوير التعليم، التابع لرئاسة مجلس الوزراء، بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم فى 2016/2/2 لتطوير ودعم 27 مدرسة صناعية بالمحافظات المختلفة، من خلال مراجعة وتقييم المناهج الحالية، وتطويرها على أساس المهارات ومتطلبات سوق العمل، وفقا لإطار المؤهلات الأوروبية، وذلك على ثلاث مراحل.

---

[11] عبد الله العزازي،" التعليم تعلن إنجازات التعليم الفني خلال عام الجيوشي الأول وخطط التطوير"، موقع التعليم فى مصر، 2016، ص 122.

وتم البدء فى تفعيل المرحلة الاولى من البروتوكول لتطوير 27 مدرسة صناعية، انتهت المرحلة الأولى من البروتوكول في مارس 2017، وتضمنت تصميم المنهجية المتبعة فى إعادة تأهيل المدارس الثانوية الصناعية ووضع الخطط التفصيلية لإعادة تأهيل 3 مدارس ثانوية صناعية، تمهيدًا لبدء المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع والمتمثلتين فى تطبيق النموذج المصمم من المرحلة الأولى على 3 مدارس تم اختيارها

بمحافظات السويس وبنى سويف والقليوبية، حتى يتم الانتهاء من ال 24 مدرسة المتبقية.

التوصيات العملية للدراسة الراهنة:

1- توزيع فرص التعليم الفني والمؤسسات والمرافق بين الفئات الاجتماعية المختلفة بحيث يُراعي توزيعها بين المناطق الجغرافية.

2- اعتماد نظام لمتابعة الخريجين من مؤسسات التعليم المهني في مواقع العمل للوقوف على مدى ايفاء المناهج الدراسية والبرامج التدريبية للتعليم المهني لاحتياجات حقل العمل وللتعرف

3- على السلبيات والنواقص لمعالجتها وتذليلها والجوانب الايجابية لدعمها وتطويرها من خلال التعاون والتنسيق بين المدارس المهنية والقطاع الخاص لتدريب الخريجين منها في المصانع والورش.

3- إرساء شراكة فاعلة بين مؤسسات التعليم والتدريب وسوق العمل والجهات الأخرى ذات العلاقة لتشمل رسم سياسات والتخطيط والتنفيذ والتقييم لبرامج ونشاطات التعلم المهني وتوفير تسهيلات لتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني.

4- اعتماد منهجية الدراسات والبحوث التطويرية لأنظمة وبرامج التعليم والتدريب المهني التي من شأنها أن تساعد استقطاب نوعية جيدة من مخرجات المرحلة الأساسية.

4- تطوير التشريعات اللازمة والبحوث التطويرية لأنظمة وبرامج التعليم المهني والتقني بما يتوافق مع متطلبات الجودة الشاملة، وتتيح لخريجيه الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي بشقيه التقني والجامعي.

5- اعتماد معايير مهنية للتدريب تعكس متطلبات سوق العمل المحلي من جهة وتتوافق والمعايير الدولية من جهة أخرى، وتطوير الآليات لضبط وضمان الجودة في أنظمة وبرامج التعليم المهني لتشمل المدخلات والعمليات والمخرجات.

6- إجراء مسوحات كافية لسوق العمل وحاجاته من المهارات في التخصصات والمجالات المهنية المختلفة والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا النوع من التعليم والتدريب، وتوفير نظام

خاتمة:

لا شك أن تنمية الموارد البشرية هو أفضل أنواع الاستثمار، فالإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها، والتعليم هو المسئول الأول عن تحقيق ذلك.

والتعليم الفني بشكل خاص هو المورد الأساسي لدعم المجتمع بقوى عاملة محصنة بمهارات خاصة تتفق واحتياجات العصر وقدرات تتجاوب مع التطور المتسارع فى التكنولوجيا.

لذلك أصبح للتعليم الفني دور محوري فى دفع مسيرة التنمية باعتباره الطاقة المحركة لعجلة الإنتاج، والانطلاق نحو صناعة مستقبل أكثر إشراقا يستوعب الاجيال القادمة ويحولها إلى طاقات خلاقة داعمة للاقتصاد القومي.

المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية

1) محمد بن سليمان الضلعان1999م، التعليم الفني والتدريب المهني في المملكة العربية السعودية نشأته - مسيرته - بحوث مؤتمر المملكة العربية السعودية في مائة عام، ص3-4.
2) د. ليلي كامل البهنساوي – (2012) رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل "دراسة على عينة من أرباب الأعمال بالحضر".
3) دسوقي عبد الجليل: (2012) دراسة بعنوان: "الكفاية الخارجية للتعليم الثانوي الصناعي في مصر"
4) حيدر مدانات (2013) دراسة بعنوان: أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تعليم الأب وتحصيل الطالب على اتجاه طلبة الصف الثالث الإعدادي الذكور نحو التعليم المهني في محافظة عمان."
5) محمد مقبل معليمات (1997) بعنوان: "الكفايات الضرورية لمعلمي التعليم المهني في المرحلة الثانوية في الأردن من وجهة نظر معلمي المدارس المهنية ومديريها."
6) المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، 1998 ،3
7) أحمد جاد، الهلالي الشربيني يوضح استراتيجية تطوير التعليم الفني أمام النواب"،
8) موقع مصرس فى 2016/11/19.
9) علوي الباروق، تطوير التعليم الفني في دولة قطر في ضوء خبرات مصر والكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية التربية، جامعة القاهرة)، مصر، 1996.
10) السيد عبد العزيز البهواش، نحو فلسفة جديدة للتعليم الفني في مصر لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر- مستقبل التعليم الفني في مصر، رابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1993.
11) صندوق تطوير التعليم: رفع كفاءة 27 مدرسة صناعية بالمحافظات "، موقع المصري اليوم، 2018/2/2، نقلا عن أ ش أ.
12) عبد الله العزازي،" التعليم تعلن إنجازات التعليم الفني خلال عام الجيوشي الأول وخطط التطوير "، موقع التعليم في مصر، القاهرة، 2016.

13) علاء حجاب"، أحمد الجيوشي نائب الوزير والمسئول الأول عن التعليم الفني: دستور يحدد مواصفات كل تخصصات التعليم الفني خلال عام"، صحيفة الأخبار، 2016/12/15.
14) عبد الله العزازي،" التعليم تعلن إنجازات التعليم الفني خلال عام الجيوشي الأول وخطط التطوير"، موقع التعليم فى مصر،2016/9/26.
15) موقع صندوق تطوير التعليم.
16) موقع وزارة التربية والتعليم، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي 2018/2017، ملخص احصاء عام 2018/2017.
17) نبيل حنفي محمود،" أحوال تعليم فني بين أزمة وإصلاح، مطبوعات الأهرام، القاهرة، 2006.
18) موقع وزارة التربية والتعليم، مركز معلومات وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي 2016/2015، ملخص احصاء عام 2016/2015.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) ليونارد كانتور،" التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة-دراسة مقارنة"- ، ترجمة محمد بن شحات الخطيب، الرياض :السعودية، 1995.
2) فرانتز وآخرون (2016) Frantz & Others: دراسة بعنوان" متطلبات التخرج من التعليم الثانوي ونماذج التسجيل في برامج التعليم المهني في الولايات المتحدة الأمريكية"
3) وشيه شين – تايوان (Chen & Shih) (2015) دراسة بعنوان: بعنوان" التعليم المهني على مفترق الطرق تقرير وصفي لبرامج ومناهج التعليم المهني في تايوان والذي بين مدى ارتباط هذه البرامج بالأولوية الوطنية المتعلقة بالتطور الاقتصادي.